



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ —
الموافق ١٥ / ٩ / ٢٠٠٨ م ، برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من
السادة القضاة فاروق السامى و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد
بaban و محمد صائب التفتيشي و عهود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كور
كيس وحسين أبو التمن المأتونين بالقضاء بأسم الشعب وأسدرت قرارها الأتي:

- المميز / (المدعى عليه) رئيس مجلس محافظة بابل / إضافة لوظيفته .
- المميز عليهم / (المدعون) حافظ محمد قاهر وجماعته .

الإعطاء:

إدعى المدعون (المميز عليهم) أمام محكمة القضاء الإداري بأنهم سبق وان انتخبوا
أعضاء في المجلس المحلي لمدينة الحلة المشكل بموجب كتاب مجلس محافظة العمد
٢٢٠٩ في ١٠ / ١١ / ٢٠٠٤ وبعد تشكيله واستلامهم لرواتب ومكافآت لمدة ثلاثة أشهر
تم تنزيل أعضاء مجلس المحافظة المنتهية وحلوا محل أعضاء المجلس البلدي لمدينة
الحلة وذلك بموجب القرار المرقم ٣٥ في ٩ / ١ / ٢٠٠٥ الصادر من مجلس محافظة
بابل وقد قدم المدعون تظلمهم أمام رئيس مجلس محافظة بابل / إضافة لوظيفته
بتاريخ ١٨ / ٥ / ٢٠٠٦ وعليه و لما تقدم طلب المدعون (المميز عليهم) دعوة المدعى
عليه (المميز) / إضافة لوظيفته للمرافعة والحكم بإلغاء قرار حل المجلس البلدي
لمدينة الحلة او تبديل أعضائه وإعادة الرواتب والمخصصات ، وبعد إجراء المرافعة
الغيبية الغنية والاستماع لدفع وكيل المدعين أسدرت المحكمة حكمها
المرقم ١٠١ / قضاء اداري / ٢٠٠٦ في ٥ / ٨ / ٢٠٠٧ يقضي بإلغاء القرار ٣٥

(٣-١)



في ٢٠٠٥/١/٩ وإلزام المدعى عليه (المميز) إضافة لوظيفته بإعادة المدعين كأعضاء للمجلس البلدي لمدينة العلة وتعميله الرسم المدفوع واتعاب العمادة وبإثر المدعى عليه/ إضافة لوظيفته إلى الاعتراض على القرار المذكور أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١١ وأصدرت المحكمة ذاتها قراراً بحكم المرقم ١٠١/اعتراضية/ ٢٠٠٦ في ٢٠٠٨/٦/١٧ بتأييد الحكم الغلبي الصادر في ٢٠٠٢/٨/٥ ، ولعلم قناعة المدعى عليه - معترض السيد رئيس مجلس محافظة بابل إضافة لوظيفته بالقرار المذكور فقد باهر إلى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٣ طلباً لنقضه وللأسباب المبينة في اللائحة التمييزية .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية لقرار قبوله شكلاً ، وكذا عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ، ذلك لأن المحكمة أصدرته دون ان تلاحظ بان الدعوى سبق ان تركت للمراجعة في الجلسة المؤرخة في ٢٠٠٧/١/١٤ لعدم حضور طرفيها رغم تبلغ وكيل المدعين بموعد المرافعة وفق الأصول وفي جلسة المرافعة المؤرخة ٢٠٠٧/٦/٣ لم يحضر طرفاً للدعوى رغم تبلغ وكيل المدعين بموعد المرافعة وفق الأصول والقانون وقررت المحكمة ترك الدعوى للمراجعة للمرة الثانية خلافاً لنص المادة (٣/٥٤) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل والتي تنص بأنه (إذا لم يحضر الطرفان للمرة الثانية فلا تترك الدعوى للمراجعة وإنما تقرر المحكمة بإبطال عرضتها) ، إذ كان على المحكمة بإبطال



عريضة الدعوى لأنها ملزمة بإبطالها قانوناً وبذلك تكون عريضة الدعوى مبطلية بحكم القانون وإذا أبطلت عريضة الدعوى أصبحت الدعوى كأن لم تكن وفقاً للمادة (٤/٨٨) مرفعات مثلية ويكون الحكم الغيابي الصادر في الدعوى بتاريخ (٢٠٠٨/٨/٥) قد بني على أساس قانوني غير سليم بل على أساس باطل. وحيث ان ماهية على باطل هو باطل قانوناً اذاً يكون الحكم المميز قد بني على أساس باطل. وحيث ان محكمة الموضوع أصدرت حكماً المميز دون ملاحظة ما تقدم مما أسهل بصحة حكمها لذا قرر لقضه وإعادة اضية الدعوى لمحكمة إصدار حكمها بجرح وإبطال الحكم الغيابي الصادر فيها ومن ثم إبطال عريضة الدعوى مع تحصيل المدعين مصارفها على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة ويصدر القرار بالاتفاق في ١٥/رمضان/١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٩/١٥ .


الرئيس

مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السعيد


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
كريم ظه محمد


العضو
كريم احمد باهان


العضو
محمد صائب القسبي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شعمون قيس كوريس


العضو
حسين أبو الثمن